

السيناريو السوري القاتم يلوح في أفق أفغانستان بعد الانسحاب الأميركي

مؤشرات على فشل المفاوضات بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان واستمرار الصراع



تبدو فرص نجاح المفاوضات بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان، التي استؤنفت في السادس من يناير الماضي، ضبابية. فطالبان لا تبدي أي نية حقيقية وصادقة من أجل نيل العنف، وهذا من شأنه أن يقود أفغانستان إلى أوضاع شبيهة بما حدث في سوريا عبر تقسيم النفوذ بين أطراف محلية مدعومة من قوى خارجية، حيث يستمر الصراع والقتال على الأرض بين طالبان والحكومة المحلية وتنظيم داعش.

هشام النجار
كاتب مصري

تلوح في الأفق سيناريوهات مظلمة بشأن مستقبل أفغانستان، من المرجح أن تنجم عن الانسحاب الأميركي المرتقب من هذا البلد، وأقصى هذه الاحتمالات هو اندلاع صراع مسلح واسع النطاق بين جماعات وحركات متناحرة.

ويُتوقع أن تكون محادثات السلام بين حركة طالبان والحكومة الأفغانية بطيئة ومعقدة وقد تستغرق وقتاً طويلاً، في حال عدم التوصل إلى تسوية سياسية بين كابول وطالبان، فافغانستان ما بعد الانسحاب الأميركي سوف تعاني تكريماً لأوضاع شبيهة بما حدث في سوريا عبر تقسيم النفوذ بين أطراف محلية مدعومة من قوى خارجية، ما يعني أن الصراع القتالي على الأرض سيستمر بين طالبان والحكومة المحلية وتنظيم داعش.

الجماعات الجهادية

في حين يبدو الصراع الثلاثي بين هذه الأطراف الرئيسية على الأرض جزءاً من المعضلة الأفغانية الأتنية والمستقبلية، بالنظر إلى أن إحدى أولويات الولايات المتحدة تتمثل في منع ظهور قوة تنظيم داعش هناك، وهو ما يعتمد على مدى التماسك والتعاون بين قوات الأمن الأفغانية وحركة طالبان، فإن فرص نجاح المفاوضات بين الحكومة والحركة التي استؤنفت في السادس من يناير الماضي، ما زالت غامضة، فضلاً عن أن طالبان لا تبدي نية حقيقية وصادقة على نيل العنف. غياب القوات الأميركية من شأنه بعث وتحرير الجماعات الجهادية، على الرغم من الضمانات التي قدمتها طالبان والمتعلقة بتعاونها في مجال مكافحة الإرهاب وتعهدها بالتفاوض على اتفاق دائم لوقف إطلاق النار وتقاسم السلطة مع كابول، وهي التعهدات التي تعكس استئثارها بآمن الانسحاب الشامل بحلول مايو المقبل يصب في مصلحتها على حساب قوات الأمن الأفغانية ويهدد الطريق أمام هيمنتها أكثر من كونه تعهداً بغرض التعاون والتنسيق في إطار فرض الاستقرار.

تنظيم داعش يمثل تحدياً كبيراً بالنسبة إلى طالبان، فهو منافس أيديولوجي قادر استقطاب عناصر من قلب الحركة الأفغانية

ويعيد إصرار طالبان على تسلل السلطة في البلاد مجدداً بعد ترك حكومة أفغانية هشة تحت رحمتها، الزمن إلى الوراء ويقوض المشروع السياسي للنظام الحالي الذي سعى إلى وضع قواعد دستورية مدعومة من الدول الغربية بينما تناهض الحركة الديمقراطية بشكل عام، وتخطط لجعل أفغانستان إمارة إسلامية، فضلاً عن أن الاتفاق المبرم بينها وبين واشنطن لم يتطرق إلى إلزامها بالقواعد الديمقراطية وبالمسائل المتعلقة بهوية الدولة.

إذا كان الخلاف المحتدم بين طالبان وكابول يدور حول مرجعية الدولة وهويتها، حيث تصر الحركة على أن يكون الفقه السنن الحنفي هو الحاكم وتؤكد الحكومة على ضرورة احترام التنوع

الديني في البلاد واحترام الحريات وحقوق المرأة، فهناك خلاف آخر بين طالبان وتنظيم داعش والذي يقوم على رفض مرجعية الحكومة والحركة معاً، ويسعى إلى فرض الفقه السلفي الجهادي المبني على التصورات الوهابية المتشددة بقوة السلاح.

ويرجع السيناريو المحتمل لإمكانية تواصل الاحتكام إلى السلاح إلى الثغرات العديدة في بنود الاتفاقية الموقعة بين طالبان وواشنطن في فبراير 2020، ما جعل أجنحة متشددة داخل طالبان تستغلها معتبرة أن استمرار القتال تحت عنوان الجهاد ضد النظام الحالي حتى عودة الإمارة الإسلامية لا يعد انتهاكاً لاتفاق السلام.

وإذا حدث سحب كافة الجنود الأميركيين المتمركزين في أفغانستان والذين يناهز عددهم 12 ألف جندي، فالصراعات المسلحة الشاملة مرشحة للتجدد وسط خلافات ليست ثانوية ولا يمكن تسويتها بسهولة.

ويبرز هذا السيناريو حضور الطرف المتشدد الذي يزايد على بعض الأصوات المعتدلة، والإصرار على إحباط معنويات فئات أفغانية كانت تعلق بحبل الإصلاحات المدنية والدستورية، لتحسين مستويات حياتها، بعد طي صفحة الحكم السلفي المتشدد، في مقابل حرص طالبان على إثبات أن انتصارها لا مفر منه، وحرص تنظيم داعش على خطف هذا الانتصار المفترض، وجني ثمار كل نشاطات الجهاديين على مدى عقدين لمصلحتها.

وتسيطر الحكومة على نحو 30 في المائة فقط من مناطق أفغانستان، على الرغم من تفوقها العددي والتسليحي، وهذا عائد إلى معاناتها من تفشي الفساد وعدم وجود قيادة رمزية قوية وناذرة، بالمقارنة بطالبان التي أثبتت نجاعة استراتيجيتها وتفوقاً في الهيمنة والنفوذ، مع تواضع قوتها وعدد عناصرها.

ويرجع أن تستمر طالبان في تحقيق المزيد من المكاسب، جراء التفويض المتزايد للحكومة التي تعاني من عجز في إدارة مواردها الهائلة مع سحب القوات الأميركية الباقية، وهو ما يصب في صالح الحركة، لأنه سيجرم القوات الحكومية من الدعم والمشورة التي تحتاج إليها.

في الجيش البري أو القوات الجوية أو قوات العمليات الخاصة، وهو ما جرى مع وجود القوات الأميركية، فكيف سيصبح الوضع بعد انسحابها؛ مع فقدان القوات الأفغانية للمساعدة التي تشهّد الحاجة إليها في الدعم الجوي والاستخبارات.

فشل الاستراتيجية العسكرية للقوات الأفغانية في الدفاع عن الدولة الأفغانية ضد حرب العصابات التي شنتها حركة طالبان جعل الحكومة وقواتها في موقف دفاعي منذ انتهاء مهمة الناتو القتالية في أفغانستان عام 2014، ولم يؤد إلى خسارة مساحات كبيرة من الأرض وفقدان قيمة اللوجستيات المعقدة وإغراق الروح المعنوية للجنود الأفغان إلى درجة هروب أعداد منهم من الخدمة فحسب، إنما أدى أيضاً إلى تآكل تماسك القوام الرئيسي لمشروع مدني وليد كان يمكن أن يرى النور لو توفرت الحماية الميدانية والعسكرية المخصصة له.

عدم القدرة على توظيف إمكانيات القوات العديدة والتمويل والتسليح المتقدم نتيجة انتشار الفساد وضعف القيادة والفشل في الإدارة الفعالة للأفراد من قبل الحكومة، منح حركة طالبان التي لا تحظى بالثقة الجماهيرية والانتشار الكبير على الأرض وتستخدم نفوذها من المخابرات الأجنبية التي تدعمها، فرص تهديد حلم الدولة الوطنية المدنية لملايين الأفغان.

مع الأخذ في الاعتبار أن التمويل والدعم الدولي والأميركي لم يقتصر على الجانب العسكري، إنما شمل مجالات التعليم والإعلام والثقافة ونظم المعلومات، ما أسهم في ظهور مجتمع مدني عمادته الشبكات الأفغانية الذي اكتسب قطاعاً كبيراً منه خبرات سياسية وثقافية ووعياً بالحقوق والواجبات عبر رعاية دستاتير وانتخابات متتالية منذ العام 2004 إلى اليوم.

فإذا كان هناك من خارج أفغانستان داخلها من يرغب في عملية الانتقال السياسي من منطلق الظن بأن طالبان يمكن إصلاحها، وعازمة على التغيير وبدات في إعادة اختراع نفسها عن طريق صياغة دعوة مقبولة للجماهير الأفغانية، فهناك من يعتبرها غير جديرة بالمكانة السياسية التي وصلت إليها، حيث لا تضمّ النخب الأفغانية

ولا تعبّر إلا عن فئة متواضعة معرفياً وفكرياً داخل المجتمع الأفغاني، وظهرت بالخطأ عقب الحروب الأهلية من خلال تنافس سلمي بين المجاهدين.

ومع كل القدرات القتالية والتنظيمية والاحتراف الميداني لدى حركة طالبان، إلا أن مستقبل الحركة السياسي بعد الانسحاب الأميركي - إذا حدث في موعده - لن يكون بلا منغصات، حيث ينشر سخط شعبي على الحركة المسلحة، التي قوضت حلم الجماهير في دولة تواكب العصر وتحترم الحريات العامة والفردية، ومن جانب آخر هناك داعش الذي يحاول إعاقة مسيرة الحركة الأفغانية إلى الاتجاه المعاكس، محاولاً

ولا تعبّر إلا عن فئة متواضعة معرفياً وفكرياً داخل المجتمع الأفغاني، وظهرت بالخطأ عقب الحروب الأهلية من خلال تنافس سلمي بين المجاهدين.

ولا تعبّر إلا عن فئة متواضعة معرفياً وفكرياً داخل المجتمع الأفغاني، وظهرت بالخطأ عقب الحروب الأهلية من خلال تنافس سلمي بين المجاهدين.

المعضلة الأفغانية الأتنية والمستقبلية

وفي حين ارتبط الخلاف الأهم خلال سير المفاوضات بين طالبان وكابول بكيفية التوصل إلى تأسيس حكومة موحدة من الموالاة والمعارضة، وافق قادة طالبان المشاركين في عملية التفاوض على تقاسم السلطة، ويغازل عناصر داعش قادة وأعضاء طالبان المتمركزين في شرق أفغانستان المطالبين بإسقاط الحكومة والرافضين للمشاركة معها في السلطة من حيث المبدأ من أجل ضمهم واستقطابهم. تتمّ مقدرة داعش على التجدد والتعويض المستمر وعلى تحمل الضخائر البشرية على مستوى القيادات والمقاتلين، عن إصرار على منافسة الطرفين الرئيسيين في الساحة الأفغانية على حكمة النفوذ بعد انسحاب القوات الأميركية وهما طالبان والحكومة المحلية.

ولم تتمكن الجهود المتضاربة بين قوات التحالف الغربي وطالبان والقوات الأفغانية، من القضاء على شبكات تنظيم داعش - ولاية خراسان، حيث أوجد التنظيم لنفسه ملاذاً في شرق أفغانستان المتاخمة لباكستان وساعده رسوخ جذوره الطائفية والعقائدية في الديناميات المحلية والدور الذي يلعبه المقاتلون الأجانب وكبار قادة طالبان المنشقين والمضمين إلى جانبه من باكستان.

لن يقتصر الصراع في أفغانستان بعد الانسحاب الأميركي المرتقب على جبهتي طالبان والحكومة الأفغانية، فهناك تنظيم داعش الذي رغم تكسائه العسكرية وخسائره في صفوف القيادات فقد عزز حضوره مخترقاً الحالة السياسية للبلاد والدينية الأفغانية، وهو نفوذ مرشح للتنامي بعد الانسحاب الأميركي الذي سيشجع لداعش فرصاً أكبر للاستقطاب والتجنيد، من منطلق الحرص على الظهور بمظهر التنظيم الجهادي الحقيقي الذي لا يحد عن ثوابت الشريعة والصامد في مواجهة المحتل الأجنبي.

على غرار المشهد في سوريا من المرجح أن يتشكل المشهد الأفغاني عقب الانسحاب المفترض للقوات الأميركية، حيث من المستبعد أن تفضي التسويات إلى تناغم سياسي وشراكة في الحكم بين الحكومة والمتمردين، وإنما إلى مراكز نفوذ منفصلة محمية بقوة السلاح.

من المفترض أن تستفيد طالبان أكثر من غيرها من انسحاب القوات الأميركية، لكن لن تكون الاستفادة أكثر من تقليل الضغط على التنظيم وفتح المجال للترويج بداخل الحركة لرواية النصر المؤزر على الأميركيين، والتي من شأنها الإسهام في كبح حركة الانشقاقات وتخفيف حدة الخلافات الداخلية.

طرح الصيغة الأكثر تشدداً عبر مخاطبة الفئات السلفية التي تعارض المرونة التي تبديها طالبان، ومتبئياً الحلول الدينية المغرقة في التطرف في مختلف القضايا العامة.

منافس شرس

تضاعلت قوة تنظيم القاعدة المركزي إلى حد بعيد في المشهدين السوري والأفغاني، نتيجة عوامل مختلفة تخص ظروف الساحتين؛ فهناك استهداف عربي وأميركي لقادته وتعاون في سوريا لبلورة حالة محلية منفصلة عن التنظيم الأم، بينما تُمارس في أفغانستان الضغوط على حركة طالبان لكشف الغطاء السياسي والامني عنه.

في الوقت نفسه لم تُترك الفرصة كاملة لتنظيم داعش كي يملأ فراغ القاعدة المركزي، حيث يتبنى منهجية في الجهاد العالمي، وبعد أن كان واحداً من أقوى فروع داعش الخارجية بعد هزيمته في العراق وسوريا ويتمتع بهالة قدسية في نفوس المتشددين من السلفيين الأفغان مقارنة بطالبان والقاعدة وشبكة حقاني، فقد التنظيم قدراً من هذا النفوذ علاوة على خسارته لبعض الأراضي التي كان يسيطر عليها في شرق أفغانستان.

أضعفت العمليات التي نفذتها قوات التحالف والقوات الأفغانية المحلية ولاية خراسان، وهو فرع داعش في أفغانستان، وبقي له بعد فقده غالبية قادته المتمرسين، العديد من الخلايا العسكرية المتحرفة التي تنفذ عمليات نوعية في قلب العاصمة كابول ومحيطها ومعازل طالبان التقليدية في إقليم نانجارهار بشرق أفغانستان بين الحين والآخر.

ويمثل تنظيم داعش تحدياً كبيراً، فهو بالنسبة إلى طالبان منافس أيديولوجي قادر على التجنيد واستقطاب عناصر من قلب الحركة الأفغانية عبر التشكيك في نهجها العقائدي واتهامها بالتسبيب في الدين وإهدار الشريعة، وقد تمكن من ضم عدد من عناصر طالبان المتمسكين بالرفضين للمباحثات والتسويات السياسية والراغبين في مواصلة القتال.

لا يزايد داعش فحسب، على المسائل العقائدية والمذهبية، بإظهار نفسه أكثر ثباتاً في الدين ومُقدياً مصلحة الشريعة على السياسة، وكونه المعادي الأول لطائفة الشيعة، بل أيضاً على المسائل والتفصيلات السياسية.